التغييرات السياسية في المنطقة العربية واثرها على الاصلاح السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي

أ.م.د. احمد سلمان محمد
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

المستخلص:

ان دول مجلس تعاون الخليج العربي تأثرت بصورة مباشرة او غير مباشره بحركات التغيير في المنطقة العربية وخشيت على انظمتها السياسية وكان لابد لها من اتخاذ الاجراءات العاجلة في الاصلاح السياسي والسؤال هل تأثرت دول المجلس بالتغييرات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية وهل قامت هذه الدول بالإصلاحات السياسية ام انها مجرد شعارات كانت تطلقها هذه الانظمة وهذا ما تحاول الدراسة الاجابة عليه.

المقدمة: Introduction

مع اندلاع حركات التغيير في المنطقة العربية في نهاية 2010 وبداية 2011والتي بدأت من تونس وتلتها مصر وليبيا واليمن وسوريا وكان معظم هذه التغييرات تتجه الى الانظمة الجمهورية كانت دول الخليج العربي ترى ان فساد هذه الانظمة كانت وراء اندلاع حركة الاحتجاجات ضدها وهي بمنأى عنها الا ان بعض دول المجلس ولاسيما سلطنة عمان والبحرين تأثرت بحركة الاحتجاجات منها من طالب بأسقاط النظام كما في البحرين وهناك من طالب بإصلاحات سياسية كما في عمان والكويت والسعودية وتنطلق فرضية الدراسة من نقطة اساسية مبنية ان دول مجلس تعاون الخليج العربي تأثرت بصورة مباشرة او غير مباشره بحركات التغيير في المنطقة العربية وخشيت على انظمتها السياسية وكان لابد لها من اتخاذ الاجراءات العاجلة في الاصلاح السياسي والسؤال هل تأثرت دول المجلس بالتغييرات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية وهل قامت هذه الدول بالإصلاحات السياسية ام انها مجرد شعارات كانت تطلقها هذه الانظمة وهذا ما تحاول الدراسة الاجابة عليه

تم تقسيم الدراسة الى محورين اساسيين:

الاول: **الدول الخليجية المتأثرة بحركات التغيير في المنطقة العربية**

الثاني: **الاصلاحات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي المتأثرة بالتغيير**

المحور الاول : الدول الخليجية المتأثرة بحركات التغيير في المنطقة العربية

The first axis: the Gulf states affected by the movements for change in the Arab region

لقد تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بحركات التغيير العربية بصورة عامة وباليمن خاصة :

1-الدول التي تأثرت بصورة مباشرة: Countries directly ffected:

ا-البحرين:

لقد كانت هناك اسباب مباشره وغير مباشره وراء انطلاق حركة الاحتجاجات الشعبية في البحرين ضد نظام الحكم والاسباب المباشرة هي اندلاع الثورتين التونسية والمصرية واسقاط نظامي زين العابدين بن علي وحسني مبارك وتحقيق مطالب الشعبين على اثرهما انطلقت حركة الا احتجاجات البحرينية في 14شباط 2011للمطالبة باسقا ط نظام الحكم وكانت مطاليب الجماهير المطالبة بأجراء اصلاحات جذرية من بينها الإفراج عن 450 من النشطاء السياسيين الشيعة ورجال الدين الذين احتجزوا منذ اب من عام 2010 وايقاف انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأجهزة الأمنية والمسؤولين في الدولة والمطالبة بوضع دستور جديد للبلاد

اختير 14شباط 2011 يوم انطلاق حركة الاحتجاجات البحرينية لأنه الذكرى العاشرة للاستفاء على ميثاق العمل الوطني ووصف الشباب البحريني بان مظاهراتهم سليمة ومنظمة للمطالبة بإعادة صياغة البحرين وتشكيل هيئة تفويض شعبي شامل للتحقيق ومراقبة الانتهاكات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها سرقة المال العام، الشفافية السياسية

(ww.marefa.org/index.php الا حتجاجات البحرينية 2011) أدى اندفاع المعارضة البحرينية كثيراً وبعيداً عن أهدافها الحقيقية إلى انحرافها عن مطالبها الإصلاحية المشروعة إلى سلوكيات ثورية وخطابات استفزازية جنحت نحو التجريح لبعض شخصيات الحكم في مملكة البحرين، وقامت برفع شعارات غير واقعية تهدد الوحدة الوطنية وتدعو إلى إسقاط النظام وإنهاء حكم آل خليفة وإقامة جمهورية إسلامية، وانزلق كذلك المجتمع البحريني إلى اصطفاف وتخندق طائفي غير مسبوق يهدف انقسام المجتمع البحريني، وبالتالي أصبحت البحرين قريبة من العنف الطائفي واحتمالات الحرب الأهلية بين السنة والشيعة مما استدعى التدخل الحكومي لإنهاء العنف الحاصل في دوار اللؤلؤة مكان تجمع المتظاهرين، وبمساعدة قوات درع الجزيرة، الذراع العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي، وشكلت الأحداث في البحرين انعكاسة كبيرة لمطالب الإصلاح الديمقراطي في مملكة البحرين بشكل خاص ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام (عبد الله ، 2012، ص9) .

ولاشك أن من أهم سلبيات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة البحرين هو استمرار الأزمة السياسية في مملكة البحرين المنقسمة انقساماً طائفياً حاداً، بسبب ما حصل من أحداث فيها مؤخراً لاسيما وأنها انعكاسات بل نتيجة لما حدث في بعض الدول العربية مثل: تونس ومصر وليبيا ومن ثم اليمن والتي هي الجار القريب لها

ب-سلطنة عمان:

الدافع المباشر وراء المظاهرات التي جرت في سلطنة عُمان في بداية عام 2011 كان السبب وراوها هو عدم التوزيع العادل للدخل والمطالبة بمستوى الرواتب بين المؤسسات الرسمية رغم ان الموظفين لديهم نفس المؤهلات لقد تم التوصل إلى أهم اسباب المظاهرات في السلطنة من خلال تحليل مطالبات المتظاهرين في الاحتجاجات والتي حدثت في عمان في 2011 وكانت المطالب رفع الاجور وايجاد فرص عمل ،اذ كان يأخذ أكثر من 72% من العمال في القطاع الخاص أقل من 200 ريال عماني أي تقريبا520 دولار شهريا، ووصل التضخم ما يقارب 5.6% في حين لم تصل نسبة رفع الرواتب خلال المدة 2000-2008 لكل العاملين في ا لقطاع العام نسبة5.3 وان اكثر العمانيين الذين لا يجدون عمل هم شباب كما ان كثير من الطلاب لا يجدون مقاعد للدراسة في مؤسسات التعليم العالي العمانية اذ بلغت نسبتهم حوالي 62% وبالتالي نرى ان اكثر العاطلين عن العمل هم من الفئة الشابة والتي قامت بالتظاهرات (الشقصي، studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013)

ولاشك ان هناك اسبابا اخرى وراء التظاهرات التي تمثلت في السعي لمقاومة الفساد الاداري والمالي، واستقلال القضاء وفصل السلطات، وتحقيق المساواة بين المجتمع. كما ان هناك أسباب اخرى حركت هذه التظاهرات وهي غياب النزاهة وسيطرة بعض المسؤولين على مفاصل الدولة وطالب عدد من المثقفين بإعادة صياغة النظام الأساسي للسلطنة العمانية. وعلى الرغم من أن المحتجين طالبو بإقالة بعض المسؤولين في الدولة والمجيء بأكفاء يديرون الدولة الا ان هذه الاحتجاجات لم تتطرق او تتعرض لشخص السلطان قابوس او تغيير نظام الحكم كما حدث في البلدان العربية، لان العمانيون يكنون احتراما للسلطان قابوس وانما كانوا يريدون تغيير بعض المسؤولين والعيش بكرامة وحرية(الشقصي ، studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013) .

اما قبل احتجاجات صحار حدثت مسيرتين في السلطنة الاولى سميت " بالمسيرة الخضراء الاولى" وكانت في 17 كانون الثاني 2011 في وسميت الثانية "المسيرة الخضرا ء الثانية" في 18 شباط 2011 الا ان الشرطة والجيش لم يتدخلا في تفريقهم وسارت المظاهرات بصورة اعتيادية ولم بتناولهما الاعلام الخاص والعام العماني الا بعض الصحف. الا ان صحيفة عُمان الرسمية قامت في تغطية التظاهرة الثانية . ونشرت في الصفحة الأولى في عددها الصادر شباط2011 خبرًا بعنوان "مسيرة سلمية تؤكد على الولاء لجلالة السلطان وتطالب بإصلاحات". وفي 25 شباط 2011، تظاهر عدد من الشباب أمام مبنى محافظ ظفار بمدينة صلالة طالبو ا بالإصلاحات التي

هي نفس مطالب تظاهرات صحار (الشقصي، studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013)

أما التظاهرات في مدينة صحار في 26شباط 2011، كان سببها هو سوء معاملة الشباب من قبل مكتب القوى العاملة للشباب الذين يطالبون بفرص عمل والذين جاءوا لمتابعة اجراءات توظيفهم وحدثت صدامات بسبب تعيين وزراء غير كفوئين وغير راضي عنهم الشعب العماني وقد استخدمت قوى الامن القوة لتفريق المتظاهرين واستخدام الرصاص المطاطي كما انتشرت في مواقع التواصل الاجتماعي اخبار المظاهرات في مدينة صحار مما شجع الشباب للقيام باعتصامات في اماكن عديدة من السلطنة و مؤسسات الدولة المختلفة **(studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013** عام على الإصلاحات السياسية)

وهنا يمكن القول ان اسباب الاحتجاجات العمانية تنطلق من عاملين داخلي وخارجي : (studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013 عام على الإصلاحات السياسية)

الاول: الوضع الاقتصادي السيء كانت الدافع وراء انطلاق التظاهرات في السلطنة

ان الأوضاع الاقتصادية كانت المحفز الأكبر للاحتجاجات في عُمان

الثاني: الثورة التي حدثت في تونس ومصر كان لها الاثر لانطلاق التظاهرات في عمان

يعد ما حدث في عمان فهي نقطة الضعف الثانية في الحالة الخليجية، لكنها بعكس ما حصل في مملكة البحرين، حيث استطاعت عمان أن تدير المطالب الإصلاحية والمسيرات الاحتجاجية إدارة سلمية، وكان وصول حركة احتجاجات الربيع العربي إلى هذه السلطنة، والتي تعرف بهدوئها واستقرارها الداخلي والخارجي، والتي استطاعت أن تبني علاقات خارجية مع دول الجوار مبنية على التفاهم والمصالح المشتركة متميزة في كل جوانبها، كما أن بعدها الجغرافي وانكفاءها السياسي من أكبر المفاجآت التي حصلت في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث إن هذه العزلة لم تفلح في الجانبين السياسي والجغرافي في إيقاف حركة التغيير التي هبت سواء من الجارة اليمن أو من دول الربيع العربي والتي هبت بدون مقدمات وطرقت الأبواب الداخلية للسلطنة (عبدالله ، 2012 ، 10) .

2- الدول التي تأثرت بصوره غير مباشرة

The countries that were indirectly affected

ا- المملكة العربية السعودية :

تعد المملكة العربية السعودية إحدى الدول المهمة والبارزة في دول مجلس التعاون الخليجي بفضل مركزها السياسي وثقلها السكاني والاقتصادي وبحكم الحجم والمكانة والموارد والدور الجيوسياسي. وقد تمكنت المملكة العربية السعودية من تحقيق نصرها السياسي في البحرين، والتي تبعد عنها 25كم، وإن

هذا النصر السياسي سبب للسعودية ردود أفعال سلبية من دول إقليمية عدة وفي مقدمتها إيران والتي اعتبرت هذا تدخلا غير مرغوب في البحرين، وإن كان هذا النجاح قد حقق للسعودية ما يلي (بن صنيتان ، 2011 ، 122-123):

1. حماية الأسر الحاكمة ومنع تحولها إلى ملكية دستورية.

2. يعد تدخل السعودية في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال درع الجزيرة – الذراع العسكري – لمجلس التعاون الخليجي، مواجهة حقيقية مع إيران التي تطالب بحقوق تاريخية وسيادية في البحرين.

3. مواجهة غير متوقعة مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تدخلها لفض المظاهرات في البحرين مع بقية دول مجلس التعاون، والتي تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بنبذ العنف، وتتعاطف مع المعارضة البحرينية التي تريد الإصلاح الديمقراطي وقيام ملكية دستورية في البحرين.

ب- الكويت :

تمتلك الكويت أقدم تجربة دستورية وديمقراطية في الخليج العربي، ويعد الحراك السياسي والاجتماعي فيها قديم وغير منضبط وتوجد فيها تيارات سياسية ناضجة ومعارضة قوية في المشهد السياسي مما أدى إلى استغلال البعض لحركة الاحتجاجات العربية للدعوة إلى إصلاحات سياسية وتصفية حسابات داخلية سياسية ضد رئيس الوزراء والدعوة إلى الإطاحة بحكومته والى احتجاجات شعبية متفرقة في ساحة "الصفاة" وساحة "الإرادة " تطالب بقيام ملكية دستورية وحكومة منتخبة وقيام أحزاب سياسية، "إذ يحصر دستور الكويت للعام 1962 حق تعيين رئيس الوزراء ضمن سلطات أمير البلاد. ومع أن الدستور الكويتي لعام 1962 أعطى للبرلمان حق استجواب رئيس الوزراء وسحب الثقة منه، إلا أنه لا يحتاج إلى نيل ثقة البرلمان مسبقا قبل توليه السلطة، وهو ما يريد بعض النواب تغييره" (مركز دراسات الوحدة العربية ، 2010 ، 378-379) .

وقد تجاوزت حركة الاحتجاجات الخطوط الحمراء في الكويت، عندما قامت باقتحام مجلس الأمة الكويتي للمطالبة باستقالة رئيس الوزراء الكويتي. وعلى إثر ذلك استقال رئيس الوزراء ناصر محمد الصباح في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، مما أدى إلى بروز اصطفاف طائفي وقبلي برلماني، أدى إلى تشكيل حكومة جديدة. مما ساهم في قيام انتخابات برلمانية في الكويت فازت فيها المعارضة في مجلس الأمة الكويتي، إلا أن الكويت لم تتأثر كما تأثرت البحرين وعمان. وإن الكويت لم تخرج بمكاسب مهمة أو خسائر ملحوظة من جراء حركة الاحتجاجات العربية أو اليمنية (عبد الله ، 2012 ، 245)

3-دول لم تتأثر بحركة التغيير(قطر الامارات)

(Countries not affected by the movement of change (Qatar, UAE -3

أما الدول غير المتأثرة بحركة الاحتجاجات العربية فهي كل من قطر والإمارات العربية المتحدة. فقطر هي أكبر الدول الرابحة من الربيع العربي سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً. وإن السياسة الخارجية القطرية أخذت تتسم بالجرأة

والثقة بالنفس من خلال التحريض المباشر ضد الأنظمة ورؤساء الدول العربية، بدلاً من السلوك الخارجي المحايد والحذر والتوافقي، ووظفت قطر قدراتها ومواردها المالية لتأكيد حضورها على المستويين الإقليمي والعالمي.

أما الإمارات العربية المتحدة والتي تقع ضمن قائمة أكبر الراغبين والمستفيدين من حركة الاحتجاجات العربية، وخاصة في الجانب الاقتصادي، فقد أقدمت الإمارات على توظيف بنيتها التحتية والتشريعية المتقدمة، من خلال خلق أجواء مريحة على صعيد الحريات الاجتماعية، مما يسهل عليها جذب الشركات والاستثمارات العربية ورؤوس الأموال العربية والعالمية لمدينة "دبي" لتأكيد موقعها الإقليمي كملاذ آمن ومستقر على المستويين العربي والعالمي (Mullan، 2011، 2/24) .

المحور الثاني : الاصلاحات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي المتأثرة بالتغيير: The second axis: political reforms in the Gulf Cooperation Council countries affected by change:

لقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من الاصلاحات السياسية على اثر التغييرات التي حصلت في الدول العربية خشية على انظمتها السياسية

ا-البحرين:

على اثر الاحتجاجات التي قامت في البحرين ضد نظام ال خليفة اقدمت السلطات البحرينية بالعديد من الاصلاحات لإخماد المظاهرات المناهضة لها أما في البحرين فقد تم إقالة أربعة وزراء متهمين بتأزيم الوضع، وهم كل من وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الماء والكهرباء ووزير الصحة والإسكان. كما أصدر ملكها الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة قراراً يقضي بصرف ألف دينار بحريني لكل أسرة بحرينية بمناسبة الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني، إلى جانب منح أخرى (الحريري ، 2013 ، 162). والإعلان عن مشاريع خدماتيه في مختلف المناطق البحرينية، وإسقاط 25% من القروض الإسكانية عن المواطنين كما تم الإعلان عن توظيف عشرين ألف شخص لتغطية احتياجات مختلف الأجهزة في وزارة الداخلية، وكذلك الإعلان عن خطة لبناء خمسين ألف مسكن في البلاد بتكلفة لا تقل عن ملياري دينار بحريني، وإن دول مجلس التعاون الخليجي قد لعبت دوراً كبيراً في دعم كل من البحرين وسلطنة عمان مادياً حيث قدر هذا الدعم بعشرين مليار دولار تدفع هذه المساعدة على مدى عشر سنوات (مسعد واحمد ، 2013 ، 191) .

كما اقدمت الحكومة البحرينية على اجراء اصلاحات اقتصادية ابرزها:(عبد العال ، carnegie-mec.org/publications/?fa=)

1- التوظيف في القطاع العام، والرعاية الاجتماعية، والدعم الحكومي للسلع والخدمات

2- دعم المواد الغذائية والمحروقات والمرافق العامة.

3-اعتماد منظومة التحويلات المباشرة إلى الشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض

4- اعفاء بعض السلع من الضريبة لخفض التأثير على المجموعات الهشة اقتصاديا

ب-عمان:

في ظل تلك الاوضاع رأى السلطان قابوس بأن اوضاع خطيرة تمر بها تعيشها السلطنة ولابد من ايجاد تحول يحقق طموح واهداف الشباب وابناء الشعب العماني حتى لا تحدث في الدولة فوضى توصل البلاد الى طريق مظلم ؛ ووسط التظاهرات الشعبية قرر السلطان قابوس في اذار 2011 تكوين لجنة من اصحاب الخبرة والاختصاصيين لتقديم دراسة عن مجلس الدولة والشورى ودورهم في الحياة السياسية والعمل على اعطائهم صلاحيات للرقابة والتشريع لدراسة دور مجلسي الدولة والشورى في الحياة السياسية ومنحهما صلاحيات رقابية وتشريعية، والعمل على مراجعة دستور السلطنة الذي لم يكن للشعب اي دور في صياغته في التسعينيات من القرن المنصرم. وعلى الرغم من ان اللجنة مكونة من مسؤولين في الدولة غير حياديين الا ان الشعب العماني كانت لديه امال بان التغيير قادم خلال الاشهر المقبلة وقد اقترحت اللجنة عدد من الاقتراحات والتي على ضوئها اصدر السلطان قابوس عدد من المراسيم تتعلق بإجراء اصلاحات وتغييرات في الدستور العماني واعطاء مزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس الدولة والشورى واجراء تغيير في شكل مجلس الوزراء ومن اهم تلك المراسيم :

(studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013 عام على الإصلاحات السياسية)

1- كيفية اختيار السلطان اذ اكد بأن يقوم مجلس العائلة الحاكمة في مدة ثلاثة أيام في اختيار الحاكم في حالة شغور منصب السلطان من بين ابناء العائلة الحاكمة وفي حالة عدم استطاعتهم اختيار الحاكم يقوم كل من رئيس المكمة العليا بالتعاون مع رئيسي مجلس الدولة والشورى واثنين من اقدم النواب وبالاشتراك مع مجلس الدفاع والعمل على اختيار ما اشار اليه السلطان في وصيته الى مجلس العائلة

2- اعطاء مجلس الشورى والدولة الصلاحيات الرقابية والتشريعية

3- يتم اختيار رئيس مجلس شورى يتم اختياره من اعضائه ولفتره واحده

4- يتم تأسيس المجالس البلدية في جميع اجزاء الدولة

5- يكون الادعاء العام مستقلا عن السلطة التنفيذية

6- استقلال القضاء عن وزارة العدل

7- تعيين وزراء جدد مقبولين من الشعب

8- توفير 50 الف فرصة عمل للشباب في القطاعين العام والخاص

9- توفير مقاعد بعدد اكبر للطلا ب في الجامعات

10 رفع المستوى المعاشي لأسر الضمان الاجتماعي

11- رفع اجور العاملين في القطاع العام بما يقارب 50 بالمئة

12- تأسيس الهيئة العامة لحماية المستهلك
13- تطوير اداء اجهزة الرقابة المالية والادارية
14- تغيير قوانين النشر والمطبوعات و محاسبة كل من يحاول المساس بأمن السلطنة الداخلي
15- تأسيس المجلس الاعلى للتخطيط لوضع الخطط الاستراتيجية كما اجرى السلطان قابوس بن سعيد تعديلاً وزارياً واسع النطاق شمل سبعة عشر وزيراً وذلك عام 2011 وكان بين هؤلاء وزراء الداخلية والاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والسياحة والتنمية الاجتماعية ، فضلاً عن أهم وزيرين في الحكومة هما:- الفريق أول علي بن ماجد المعمري وزير المكتب السلطاني وعلي بن حمود البوسعيدي وزير ديوان البلاط السلطاني، وذلك استجابة لمطالب المحتجين الذين كانوا يتهمونهما بالفساد. واستمرت التغييرات في الحكومة السلطانية لامتصاص غضب الجماهير المحتجة، فقد أجرى السلطان قابوس في مطلع مارس/ آذار 2012 تعديلاً وزارياً آخر إذ أقال وزير الإعلام، كما عين وزير السياحة السابق الشيخ عبد المالك الخليل وزيراً للعدل خلفاً لمحمد بن عبد الله الهناني الذي عين مستشاراً في وزارة الخارجية، وتبادل وزيرا التجارة والصناعة والرياضة منصبيهما مسعد واحمد ، 2013 ، 178) .

أما فيما يتعلق بمحاربة الفساد فقد تجاوبت أول دول مجلس التعاون الخليجي مع مطالب المتظاهرين في هذا الجانب وهي سلطنة عمان، إذ أقدم السلطان قابوس بن سعيد بعزل بعض الشخصيات المتهمة بالفساد، وتوسيع صلاحيات جهاز الرقابة المالية للدولة ورفده بأعضاء من مجلس عمان والذين هم بعيدون عن الممارسات الخاطئة، ولم تنلهم مثل هذه الشبهات في الجهاز الإداري للدولة (مسعد واحمد، 2013، 189)

ومن خلال ما ظهر لحركة الاحتجاجات في عمان، تبين أن دول المجلس لا تسمح برفع شعارات ثورية، وتتصرف كوحدة واحدة، إذا ما تعرضت لتهديدات مصيرية من الداخل أو الخارج، وذلك ما لوحظ في الحالة البحرينية، وكشف عن خطوط خليجية حمراء لا يمكن تجاوزها. وفي مقدمتها المساس ببقاء الأسر الحاكمة التي تتسم بشرعية وراثية.

ج-السعودية:

ومن أجل أن توقف المملكة العربية السعودية انتقال حركة الاحتجاجات العربية واليمنية على وجه الخصوص، أقدمت على بعض الإجراءات الإيجابية السريعة لصالح الشعب السعودي والذي يعد هو مفتاح العمل الخليجي بشكل عام ومجلس التعاون الخليجي بشكل خاص.

ومن هذه الإجراءات والتي سميت بالمكرمات الملكية السعودية والتي أعلن الديوان الملكي السعودي في 18 فبراير / شباط 2011 عنه:

(عبدالله ، 2012 ، 15)

1. زيادة الأجور في القطاع العام.
2. صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين.
3. صرف مكافأة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي.

4. اعتماد مخصص مالي شهري للعاطلين عن العمل.
5. وضع حد أدنى لأجور السعوديين في القطاع الحكومي.
6. استحداث 60 ألف وظيفة عسكرية في وزارة الداخلية.
7. إنشاء 500 ألف وحدة سكنية في جميع أنحاء المملكة.
8. زيادة الحد الأعلى للقروض السكنية إلى 133 ألف دولار.

أما فيما يتعلق بالفساد فقد بادرت المملكة العربية السعودية بإصدار بيان ملكي أعلن فيه إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، والتي ترتبط ارتباطاً مباشراً بمحمد بن عبد الله والذي عين بدرجة وزير حيث يمتد نشاطها إلى كافة القطاعات الحكومية، وعلى جميع الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية للتعاون مع هذه الهيئة (مسعد واحمد ،2013 ، 189) .

د- الكويت:

أما في الكويت فقد كان من آثار الاحتجاجات فيها استقالة رئيس الوزراء الشيخ ناصر محمد الصباح وذلك في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011، وجرى حل البرلمان والدعوة إلى انتخابات جديدة لاسيما أن رئيس الوزراء السالف الذكر كان قد شكل أكثر من ست حكومات منذ عام 2006 حتى عام 2011، كانت تنتهي أزماتها مع مجلس الأمة بحل المجلس والدعوة إلى انتخابات جديدة. والجدير بالذكر أن الربيع العربي أضاف أبعاداً جديدة للأزمة الكويتية، فضلاً عن الحالة المتأزمة الموجودة في البلاد، فقد خرجت هذه الأزمة من أروقة مجلس النواب إلى الشارع الكويتي، حيث قاد نواب المعارضة مسيرات احتجاجية ضمت الآلاف للمطالبة بتنحي رئيس الوزراء، وكانت تضم هذه المسيرات مختلف أطياف الشعب الكويتي من أطباء وكتاب وجامعيين وشيوخ قبائل وغيرهم (مسعد واحمد ، 2013 ، 188) .ومن إيجابيات الحركة الاحتجاجية على دول مجلس التعاون الخليجي في المعادلة الأمنية هو الاستفادة التي حصلت عليها دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة إقليمية من حركات الربيع العربي والاحتجاجات اليمنية، هو بروزها كقوة كبيرة في منطقة الخليج العربي وأكثر صلابة في الأزمات ولاسيما في الجانب العسكري والأمني الذي أفرز أرضية جديدة للتعاون والتنسيق والتي تتمثل في قوة المجلس في دخول درع الجزيرة وحسمه الصراع في البحرين لصالح الأسرة الحاكمة، وشكل ذلك رسالة إلى أطراف خارجية وداخلية، بأن المجلس ذو قدرات عسكرية لا يستهان بها دون اللجوء إلى مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شكل دخول قوات درع الجزيرة للبحرين فرصة كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية بشكل خاص، لتأكيد استقلال قرارها عن واشنطن لاسيما فيما يتعلق بالأمن الداخلي، كما تصرفت هذه الدول بثقة عالية ولم تتمكن إيران من مجاراة الحسم العسكري والسياسي الخليجي في البحرين، وإن هذا التأكيد لم يدع مجالاً للشك، أن أمن البحرين واستقرارها هو جزء لا يتجزأ من أمن المملكة العربية السعودية والتي لا تبعد عن شواطئها أكثر من 25 كم وكذلك لا تبتعد كثيراً عن حدود مجلس التعاون الخليجي.

الخاتمة Conclusion

الاستنتاجاتConclusions

بعد دراستنا موضوع(التغييرات السياسية في المنطقة العربية واثرها على الاصلاح السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي) تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

1-تاثر بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي بحركات التغيير في المنطقة العربية وبصورة مباشره ولاسيما كل من البحرين وسلطنة عمان اما السعودية والكويت فتأثرت بشكل غير مباشر في حين ان قطر ودولة الامارات كانت اكثر استقرارا

2-مطالبة بعض شعوب بعض الدول الخليجية بإصلاحات سياسية ولاسيما كل من عمان والكويت والسعودية اما البحرين فقد طالب الشعب بإسقاط النظام

3-كانت سلطنة عمان من الدول التي احتوت التظاهرات بأسرع وقت من خلال الاصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام بها السلطان قابوس بن سعيد

4-اكثر الدول اضطرابا كانت مملكة البحرين والتي استمرت فيها الازمة فترة طويلة جعلت دول المجلس تتدخل فيها لحفظ الامن والاستقرار وقد قامت الحكومة البحرينية بسلسلة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية من اجل كسب رضا الشعب

5-اما المملكة العربية السعودية فقد قامت بحزمة اصلاحات سياسية فورية خوفا من انتقال عدوى المظاهرات اليها وتلتها الكويت من خلال اقالة الحكومة واجراء اصلاحات دستورية

6-اثبت دول مجلس التعاون الخليجي انها على درجة عالية من القدرة في احتواء الازمات السياسية على عكس البلدان العربية الاخرى وذلك لما تمتلكه من موارد اقتصادية هائلة يمكنها ان تحل الازمات اذا ما عصفت في بلدانها

المصادر Sources

(1)الا حتجاجات البحرينية 2011على الرابط

ww.marefa.org/index.php

(2) د. عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،الدوحة،2012 .

(3) عبيد بن سعيد الشقصي،مسيرة الاصلاحات في سلطنة عمان ،على الرابط:

studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013

(4)المصدر نفسه

(5)لمصدر نفسه

عام على الإصلاحات السياسية (6)-.

studies.aljazeera.net/reports/2013/12/2013

(7)-المصدر نفسه

(8)- عبد الخالق عبدالله ،مصدر سابق .

(9) محمد بن صنيتان، "انعكاسات الحركات العربية من أجل الديمقراطية على الشارع السعودي"، مجلة المستقبل العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 390، أغسطس /آب 2011) .

(10) التقرير الاستراتيجي العربي، 2011-2012 مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،القاهره،2013، ص147. وكذلك أنظر: أحمد يوسف أحمد وآخرون، كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،2010.

(11) د. عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق .

(12) James Mullan, 'In the Game of Regional the Enduring Winner is Dubai Middle Post, 24/2/2011 ,

(13) جاسم يوسف الحريري‘،مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي‘،المستقبل العربي ،بيروت ،العدد 410‘،2013 .

(14)احمد يوسف احمد ونيفين مسعد ‘،حال الامة العربية 2011-2012،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت،2013 .

(15)عبدالله عبد العال، فرصة الاصلاح الاقتصادي في البحرين على الرابط carnegie-mec.org/publications/?fa=

(16) عام على الإصلاحات السياسية، مصدر سابق

(17) احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، مصدر سابق .

(18)المصدر نفسه .

(19) عبد الخالق عبدالله ،مصدر سابق.

(20) احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، مصدر سابق .

(21) المصدر نفسه .

Political changes in the Arab region and their impact on political reform in the countries of the Gulf Cooperation Council

Dr. Ahmed Salman Muhammad
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies
Ahmedalm_1975@yahoo.com

Abstrect:

The countries of the Arab Gulf Cooperation Council were affected, directly or indirectly, by the change movements in the Arab region, and they feared for their political systems, and they had to take urgent measures in political reform, and the question was whether the GCC countries were affected by the political changes that occurred in the Arab region and whether these countries carried out political reforms or They are just slogans that these systems used to launch, and this is what the study is trying to answer